

قراءة في كتاب توماس بيكتي "رأس المال في القرن 21: الثروة والتفاوت الاقتصادي"

طارق وهابي^{1*}، محمد بوحديدة²

¹ المدرسة العليا للتجارة، (القطب الجامعي بالقلعة - تيبازة - الجزائر)،

² المدرسة العليا للتجارة، (القطب الجامعي بالقلعة - تيبازة - الجزائر)،

تاريخ نشر المقال: 14 / 07 / 2024

تاريخ إرسال المقال: 21 / 12 / 2023

الملخص

"رأس المال في القرن الحادي والعشرين" هو كتاب من تأليف توماس بيكتي يستكشف ديناميكيات الثروة واللامساواة في الدخل في العالم الحديث. ويحلل المؤلف البيانات التاريخية من بلدان مختلفة لتسليط الضوء على أنماط تراكم وتوزيع الثروة على مدى القرون القليلة الماضية. الأطروحة المركزية للكتاب هي أنه إذا لم تتم مراقبة معدل العائد على رأس المال فإن يميل إلى تجاوز معدل النمو الاقتصادي، مما يؤدي إلى زيادة تركيز الثروة.

الكلمات المفتاحية:

التفاوت في الثروة؛ اللامساواة في الدخل؛ تراكم رأس المال؛ النمو الاقتصادي؛ تحليل البيانات التاريخية.

تصنيف JEL : D31 - E01 - N30 - P16 - B52

Keywords

The Capital in the Twenty-First Century" is a book by Thomas Piketty that explores the dynamics of wealth and income inequality in the modern world. The author analyzes historical data from various countries to uncover patterns of wealth accumulation and distribution over the past few centuries. The central thesis of the book is that, if left unchecked, the rate of return on capital tends to exceed the rate of economic growth, leading to increasing concentrations of wealth.

Keywords:

Wealth Inequality ; Income Inequality ; Capital Accumulation ; Economic Growth ;
Historical Data Analysis

JEL Classification : D31- E01 - N30 - P16 - B52

المؤلف المرسل: الإيميل: t_ouahabi@esc-alger.dz

المقدمة

يهتم هذا المقال بقراءة مفصلة في كتاب "الرأسمالية في القرن 21: الثروة والتفاوت الاقتصادي" لمؤلفه توماس بيكيتي الذي نال به جائزة نوبل للاقتصاد لعام 2014 من خلال طرحه لأفكار كان لها تأثير واسع على الأوساط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وكان موضوعًا لنقاشات حول السياسة العامة والإصلاحات الاقتصادية في العديد من الدول وفي مختلف التنظيمات الحكومية وغير الحكومية:

- **أما من جهة الاقتصاديين والمحليين منهم**، فقد كانوا من بين الأوائل الذين استجابوا لأفكار بيكيتي ونقلوها إلى النقاش الاقتصادي والبحث، ومن هؤلاء: **جان تيول** وهو اقتصادي فرنسي، قام بالبحث حول موضوعات متعلقة بالتفاوت والعدالة الاجتماعية، وقام بنقد وتطوير بعض الجوانب من نظرية بيكيتي؛ و **جوزيف ستيجليتز**، الاقتصادي الأمريكي المشهور الذي قدّم العديد من الأبحاث والمقالات حول التفاوت والتوزيع الثروة، وتعاون مع بيكيتي في أبحاث مشتركة؛ و **إيمانويل سايزوهو** اقتصادي فرنسي آخر، قام بأبحاث حول التفاوت الاقتصادي والدخل، وأسهم في تطوير نظرية بيكيتي؛ و **برانكو ميلانوفيتش** وهو اقتصادي صربي حائز على جائزة نوبل لعام 2020¹، ناقش في أبحاثه موضوعات متعلقة بالتفاوت والاقتصاد وقام بتطوير نماذج اقتصادية تستند إلى أفكار بيكيتي؛ و **جوزيف إيجنجر** وهو كذلك اقتصادي أمريكي وأستاذ جامعي، نشر العديد من الأبحاث التي تركز على موضوعات مشابهة لتلك التي تناولها بيكيتي في كتبه؛

- **من جهة بعض الحكومات** في مختلف دول العالم اعتمدت سياسات وإصلاحات اقتصادية استوحيتها من الأفكار المقدمة في الكتاب، على غرار فرنسا استخدام أفكار وبحوث: توماس

¹ تم تكريمه بجائزة نوبل بالشرابة مع بول ميلغروم في مجال التصميم العقلاني للعقود والآليات. تميزت أبحاثهما بتقديم إسهامات كبيرة في نظرية الألعاب والتصميم العقلاني للعقود

بيكيتي لدعم السياسات التوزيعية من خلال تطبيق زيادة في الضرائب على الثروات وزيادة الحد الأدنى للأجور كجزء من السياسات لمحاربة التفاوت في الدخل؛ أو الولايات المتحدة إذ أثر أفكار بيكيتي على النقاش السياسي هناك من خلال مناقشة تطبيق ضرائب على الثروات وزيادة الحد الأدنى للأجور كوسيلة لتقليل التفاوت في الدخل والثروة؛ أو في الهند التي استخدمت حكومتها أفكار بيكيتي في تقديم سياسات توزيعية من خلال تطبيق بعض البرامج الاجتماعية وزيادة الاستثمار في التعليم والصحة للمساعدة في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية؛ أو في الدول الاسكندنافية التي اعتمدت نهجاً اجتماعياً متقدماً، يشمل توفير الرعاية الاجتماعية الشاملة، والتعليم المجاني وجودة الخدمات الصحية، وضمان الحد الأدنى للأجور، والحماية الاجتماعية القوية، وسياسات توزيعية تعزز العدالة الاجتماعية؛

- **من جهة المجتمع المدني:** العديد من المنظمات والجمعيات في المجتمع المدني انخرطت في نشر الوعي حول مسائل التفاوت والعدالة الاجتماعية، واستخدمت أفكار بيكيتي كمرجع لها نذكر منها للإشارة لا الحصر **الجمعية الاقتصادية الأمريكية، والمنتدى الاقتصادي العالمي، والمنتدى الاقتصادي الأوروبي**، كما نجد **معهد الاقتصاد الدولي** الذي قام بإجراء أبحاث ودراسات تتعلق بالاقتصاد العالمي، ولقد نشر العديد من الأبحاث والكتب التي تتعامل مع موضوعات قريبة من أفكار بيكيتي حول التفاوت والثروة وتوزيع الدخل، و**معهد بروكنجز** الذي بحث في مجموعة متنوعة من المواضيع، بما في ذلك الاقتصاد والنمو الاقتصادي، و أنتج العديد من التقارير والمقالات التي تستند إلى أفكار بيكيتي.

- **من جهة وسائل الإعلام:** هي الأخرى كانت تغطي بشكل واسع الكتاب والنقاشات المتعلقة به، مما زاد من انتشار الأفكار وزيادة وعي الجمهور ومن ذلك على سبيل المثال وسائل إعلام مشهورة مثل "The New York Times"، و "Financial Times"، و "The Economist"، و "Wall Street Journal"، و "Guardian" قامت بتغطية الكتاب وقامت بنشر مقالات ومراجعات عنه. كما أن هناك العديد من البرامج التلفزيونية والإذاعية عقدت حلقات نقاش ولقاءات مع توماس بيكيتي واستضافت خبراء اقتصاديين لمناقشة محتوى

الكتاب على غرار قناة EuroNews من خلال حصتها Global Conversation بتاريخ 2015/10/14، أو الحصة التي استضافت فيها عام 2015 كلاً من Thomas Piketty, Joseph Stiglitz, Paul Krugman والموسومة بـ Days of Genius حول موضوع The Genius of Economics

من جهة الجامعات والأكاديميين: العديد من الجامعات والأكاديميين قاموا بالبحث حول القضايا التي طرحها بيكيتي في كتابه ونشروا أوراقًا بحثية تعالج هذه القضايا. هذه الجامعات والمؤسسات البحثية تتوزع على مختلف دول العالم وهي تهتم بمواضيع بيكيتي وتقوم بالبحث والنقاش حولها، ومن أمثلتها الجامعات الأمريكية وعلى رأسها جامعات: هارفارد وشيكاغو و كولومبيا؛ وجامعة لندن، والجامعات الأوروبية، والصينية، والهندية، والمصرية، والبرازيلية والتركية،... إلخ.

كلّ هذا الحراك العلمي على مختلف المستويات كان دافعا لنا للبحث في هذا الكتاب للقيام بمراجعة محتواه ومناقشة مختلف القضايا والمفاهيم المطروحة فيه بمقابلاتها بأعمال الأقران تارة، وبإثارة تساؤلات نرى أن بيكيتي لم يصرّح بها في كتابه تارة أخرى؛ ويبقى أن الغرض من وراء ذلك علميا صرفا يدور بين غايات التوصل إلى فهم أعمق لمحتواه وإلى تبادل الآراء والأفكار وبناء فهم مشترك، وإلى نقل المعرفة وتطوير المهارات، وإلى إجراء أبحاث جديدة وتوسيع المعرفة إنطلاقا من مخرجات هذا البحث.

وقد اتبعنا لبلوغ هذه الأهداف المنهجية التالية:

- التعريف بالمؤلف توماس بيكيتي
- التعريف بالمؤلف الرأسمالية في القرن 21
- مناقشة آراء الكتاب وخلاصة نتائجه

- الخلاصة العامة

1 - التعريف بالمؤلف توماس بيكتي

توماس بيكتي (Thomas Piketty) هو اقتصادي فرنسي مشهور وأستاذ في مدرسة باريس الاقتصادية Paris School of Economics. ولد في 7 مايو 1971 بفرنسا. قبل أن يصبح مشهورًا بكتاب "الرأسمالية في القرن 21"، قام ببحوث ودراسات مهمة في مجال الاقتصاد والتفاوت الاقتصادي.

بيكتي حاز على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة هارفارد، وعمل كأستاذ في العديد من الجامعات العالمية، بما في ذلك جامعة ميتشجان وجامعة لندن وجامعة توكيو.

2 - التعريف بالمؤلف "رأس المال في القرن 21"

كتاب "رأس المال في القرن 21: الثروة والتفاوت الاقتصادي" هو واحد من أبرز أعماله. يتناول الكتاب قضايا الثروة والتفاوت الاقتصادي ودور رأس المال في العالم المعاصر. بالإضافة إلى ذلك، يسلط الضوء على البيانات التاريخية والتحليلات الاقتصادية لفهم كيفية تطور التفاوت الاقتصادي على مر العقود. واكتسب الكتاب أهميته من تحليل إحصاءات توزيع الثروة وعدم المساواة في 26 دولة حول العالم، وعبر ثلاثة قرون كاملة².

يُعتبر هذا الكتاب ثمرة خمسة عشر عامًا من الأبحاث (1998-2013)، كانت معظم هذه الأبحاث تركز على الحركية التاريخية للدخل والممتلكات. كما أن هناك جزء كبير من هذه الأبحاث قام بها بيكتي بالتعاون مع زملاء آخرين على غرار أنتوني أتكينسون³، وإيمانويل سايز⁴، فأُنجز بدعمهما في عام 2001، كتابه "المداخل العالية في فرنسا في القرن العشرين.

² مجلة الاتحاد ، أحمد الخطيب، رأس المال في القرن الـ21: كتاب هز العالم ولم يصل لشواطئ العرب.

<https://www.alittihad44.com/archive/11690>

³ أنتوني أتكينسون (Anthony Barnes Atkinson) هو اقتصادي بريطاني، ولد في 4 سبتمبر 1944 في كارليون في المملكة

المتحدة، وتوفي سنة 2017 في أكسفورد في المملكة المتحدة. <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

⁴ إيمانويل سايز خبير اقتصادي فرنسي-أمريكي متجنس ولد بتاريخ 26 نوفمبر 1972 بإسبانيا. أستاذ علوم الاقتصاد بجامعة كاليفورنيا

في بيركلي <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

كما شاركا معه في إعداد كتابين ضخمين نشر في عام 2007 و 2010، يغطيان أكثر من عشرين بلدًا تمثل قاعدة بيانات تاريخية واسعة النطاق حتى اليوم حول تطور التفاوت في الدخل. أما مع إيمانويل سايز، فقد قدّم أيضًا دراسة حالة الولايات المتحدة، كشفًا فيها النقاب عن النمو الهائل في دخول أغنى 1% من السكان منذ سبعينيات القرن الماضي، مما أثر بشكل معين على النقاشات الاقتصادية في الولايات المتحدة. كما قاما بالبحث المشترك في نظرية الضرائب المثلى للدخل ورأس المال.

تلك الأبحاث المشتركة ساهمت بشكل كبير في إثراء كتاب توماس بيكني "رأس المال في القرن 21: الثروة والتفاوت الاقتصادي". وقد صرّح بيكني في قصته مع هذا الكتاب أنه كانت له مشاركات مع باحثين آخرين أثروا بدرجة ما في ظهور هذا الكتاب على الوجه الذي هو عليه الآن، ومن هؤلاء نذكر⁵:

- فاكوندو ألفاريدو، الذي ساهم بكفاءة ودقة كي تكون قاعدة بيانات الدخل العليا العالمية World Top Incomes متاحة على نطاق واسع كما هي عليه الآن والتي تم استخدامها بشكل كبير في هذا الكتاب؛
- كاميل لاندي، فقد كتبا مشروعًا مشتركًا حول "الثروة المالية الحكومية"
- جابرييل زوكمان⁶، الذي دقق معه في القيام بالبحث الشامل حول تطور النسبة بين رأس المال والدخل على مرّ الزمن في البلدان الغنية، وهي المسألة التي تلعب دورًا مركزيًا في هذا الكتاب.

5 توماس بيكني، رأس المال في القرن 21: ص 6 (شكر وعرفان)
6 اقتصادي فرنسي. من مواليد يوم 30 أكتوبر 1986 في باريس. درس في مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية ومدرسة الأساتذة العليا باريس-ساكلى <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

بناءً على هذه المقدمات، يمكننا الآن طرح الأسئلة العلمية حول كتاب "رأس المال في القرن 21: الثروة والتفاوت الاقتصادي" من خلال مقابلة القضايا التي يتناولها الكتاب بالحراك العلمي والاقتصادي حول تلك القضايا والذي يكون مصدره من أطراف متعدّدة الفلسفات الاقتصادية والاجتماعية. والقصد من وراء ذلك هو بلوغ الحقيقة العلمية كما هي.

كتاب "رأس المال في القرن 21" لتوماس بيكني يهتم، كما أشرنا سابقاً، بقضايا التفاوت الاقتصادي وتطور الثروة على مرّ العصور. وقد قسم الكتاب إلى عدة أجزاء رئيسية. وهذا ملخصٌ للمحاور الأساسية المتضمنة فيه:

المقدمة :

مقدمة كتاب "رأس المال في القرن 21" لتوماس بيكني تعطي نظرة عامة على القضايا الاقتصادية والاجتماعية. يتحدث بيكني فيها عن تزايد التفاوت في الدخل والثروة في العالم وكيف أصبحت هذه القضية واحدة من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات المعاصرة.

كما يشير فيها إلى أنه رغم الجهود التي بُذلت لفهم ومعالجة هذا التفاوت، فإنه ما زال يتصاعد ويتسع. يؤسس لذلك من خلال تقديمه لاستقراء تاريخي حول التفاوت الاقتصادي ويسلط الضوء على تأثير الحروب العالمية والأزمات الاقتصادية على توزيع الثروة.

تؤكد المقدمة كذلك على أهمية دراسة هذا التفاوت وتحليله بشكل دقيق وعلمي. فهي تشير إلى أن الكتاب يقدم تحليلاً تاريخياً واقتصادياً لهذه القضية ويسعى إلى تقديم سياسات توزيعية تعالج هذا التحدي.

الجزء الأول: الدخل ورأس المال، هذا الجزء الأول يسلط الضوء على العلاقة بين الدخل والإنتاج وكيف تطورت هذه العلاقة على مر الزمن، مع التركيز على مسألة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي. يعتبر هذا الجزء مقدمة هامة لفهم محتوى الكتاب بشكل عام.

يقدم بيكني هذا الجزء في فصلين، يتناول في الفصل الأول مسألة الدخل والإنتاج Revenu
:et production

يفتح الكتاب بمناقشة العلاقة بين الدخل والإنتاج الوطني في القرن العشرين. بيكني يقدم تحليلاً تاريخياً لتلك العلاقة. كما يناقش تغيرات الدخل الوطني ومسألة توزيع الدخل في مختلف البلدان خلال القرن العشرين، ويستعرض مفهوم الإنتاج وكيف يمكن قياسه، بالإضافة إلى تطور الإنتاج الوطني على مر العقود.

أما الفصل الثاني فيخصه لمسألة النمو: وهم وواقع La croissance: illusions et
:réalités

يتناول هذا الفصل مفهوم النمو الاقتصادي وما إذا كان هناك توزيع عادل للفوائد المترتبة عنه. فهو يبحث في مفاهيم النمو المشبوهة والواقعية لاقتصادات القرن العشرين، مثل التقدم التقني ومعدلات النمو، كما يستعرض تأثير معدلات النمو على التوزيع ويسلط الضوء على التحديات التي تواجه مفهوم النمو المستدام.

الجزء الثاني: ديناميكية العلاقة بين رأس المال والدخل، تناول توماس بيكني في هذا الجزء حركية العلاقة بين رأس المال والدخل وعالجها من خلال أربعة فصول وهي الفصول 3، 4، 5 و 6.

في الفصل الثالث تطرق لمسألة تحولات رأس المال Les métamorphoses du
capital، وقد عالج فيه النقاط التالية:

- قدّم عرضاً لتحولات رأس المال على مر العصور، بدءاً من القرون الوسطى وحتى العصر الحديث؛
- قدّم تصوراً تاريخياً لتكوين رأس المال وأصوله وكيف تغيرت مكوناته وهياكله على مر الزمن؛

• يسلط الضوء على العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي أثرت في تطور رأس المال ودوره في الاقتصاد

أما الفصل الرابع فخصصه لمناقشة مسألة تاريخية تتعلق بكيفية توزيع رأس المال عبر عدد من المناطق الجغرافية، وجاء الفصل موسوما بـ **من أوروبا القديمة إلى العالم الجديد** : **De la vieille Europe au Nouveau Monde** : وقد عالج فيه النقاط التالية:

• يستكشف هذا الفصل توزيع رأس المال عبر العصور وعلى مستوى العالم، مع التركيز على تطورات أوروبا والولايات المتحدة؛

• يسلط الضوء على التغيرات في توزيع الثروة على الصعيدين الإقليمي والدولي؛

• يتناول موضوع تقارب واختلاف أنماط توزيع الثروة بين مختلف مناطق العالم.

في الفصل الخامس يعود لمناقشة العلاقة بين رأس المال والدخل، لكن هذه المرة على المدى البعيد ولذلك جاء العنوان موسوما بـ **العلاقة بين رأس المال والدخل على المدى البعيد: Le rapport capital/ revenu dans le long terme** وقد عالج فيه النقاط التالية:

- يبحث هذا الفصل في العلاقة بين رأس المال والدخل على مر القرون وكيف تأثرت هذه

العلاقة بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على مدى قرون؛

- يقدم تحليلاً للعوامل التي شكلت تلك العلاقة وكيف تأثرت بسياسات التوزيع والنمو؛

- يعكس على تطور العلاقة بين رأس المال والدخل وكيف تقاس تلك العلاقة على مر

العصور.

أما الفصل السادس والأخير من هذا الجزء ناقش فيه توماس بيكني مسألة تقاسم رأس المال والعمل في القرن العشرين **Le partage capital-travail au xx siècle** وقد عالج فيه النقاط التالية:

- يتناول هذا الفصل موضوع تقاسم الدخل بين رأس المال والعمل في القرن العشرين؛

- يسلط الضوء على مفهوم العدالة الاجتماعية وكيف تأثر توزيع الدخل بسياسات الحكومات والتغيرات في الهياكل الاقتصادية؛
- يقدم تحليلاً لتطور العلاقة بين رأس المال والعمل خلال القرن العشرين والتحديات التي نشأت عنه.

الجزء الثالث: هيكل التفاوت **LA STRUCTURE DES INÉGALITÉS** : يتعمق

بيكني في هذا الجزء في العوامل والأسباب التي تؤدي إلى تفاوت الثروة، بما في ذلك دور رأس المال والضرائب. فهو يتعامل بشكل أعمق مع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تشكل أسساً لتفاوت الثروة. هذه المسألة لحساسيتها خصص لها بيكني من خلال الفصول من 7 إلى 12، أكثر من 300 صفحة (ثلث حجم الكتاب). وتأسيساً لذلك عرض تلك الفصول على النحو التالي:

في الفصل السابع الموسوم بـ **التفاوت والتركيز: معالم أولية** : **Inégalités et**

concentration premiers repères ناقش فيه مسألتين أساسيتين:

- مفهوم التفاوت في الدخل والثروة وكيفية قياسه؛
- يناقش أهمية فهم التركيز وكيف يمكن تقدير تراكم الثروة في يد القلة.

أما الفصل الثامن والموسوم بـ **العالمان الاثنان** **Les deux mondes** ناقش فيه المفاهيم التالية:

- المقارنة بين العالمين الغني والفقير وكيفية تفاوت الدخل بينهما
- تسليط الضوء على تغيرات توزيع الدخل على مر العصور.

حينما انتقل بيكني إلى الفصل التاسع والموسوم بـ **تفاوت الدخل الناتج عن العمل**

L'inégalité des revenus du travail طرح فكرتين للنقاش وهما:

- تفاوت الأجور بين مختلف العمال وكيفية تطورها على مر الزمن

- دور بعض العوامل على غرار التعليم والتكنولوجيا في تفاوت الأجور وكيف تؤثر مثل هذه العوامل والفرص الاقتصادية الأخرى على تفاوت الثروة وكيف يمكن تعزيز التكافل الاجتماعي من خلالها. كما تطرق إلى دور التجارة الدولية في توزيع الثروة وكيف يمكن أن تؤثر سياسات التجارة على تفاوت الدخل.

في الفصل العاشر والموسوم بـ **L'inégalité de la** **propriété du capital** تفاوت ملكية رأس المال

بحث بيكتي في ظاهرتين اقتصاديتين هما:

- البحث في تفاوت ملكية رأس المال بين الأفراد وكيفية تراكم الثروة؛
- تسليط الضوء على تأثير تملك رأس المال على التفاوت في الثروة

الفصل الحادي عشر والموسوم بـ **Mérite et** **héritage dans le long terme** على المدى الطويل

كان بمثابة تنمة للفصل السابق وشارح لأسبابه، إذ

بحث بيكتي في مسألة التفاوت من زاويتين هما:

- دور الجدارة والإرث في تشكيل التفاوت في الدخل والثروة؛
- تأثير الإرث على توزيع الثروة.

يختتم بيكتي هذا الجزء الثالث بفصل ثاني عشر وأخير والموسوم بـ **تفاوت الثروة على**

المستوى العالمي في القرن العشرين **L'inégalité mondiale des patrimoines**

au siècle xx ناقش فيه مسألتين مائيتين واقتصاديتين يمكن اعتبارهما ذات أبعاد كلية

لارتباطهما بمسألة التفاوت في توزيع الثروة بين الدول. فنجد مثلاً أنه:

- يتناول مسألة توزيع الثروة على مستوى العالم وكيفية تطورها خلال القرن العشرين؛
- يسلط الضوء على التفاوت في الثروة بين الدول والمناطق.

وعلى العموم يستكشف هذا الجزء التفاوت الاقتصادي على الصعيدين الوطني والدولي، مقارنةً

بين مختلف البلدان والمناطق. فقد قدم بيكتي في هذا الجزء نظرة عميقة حول العوامل والأسس

التي تشكل تفاوت الثروة وكيفية التفكير في تخطيط وتنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية تهدف

إلى تحقيق توزيع أكثر عدالة للثروة.

الجزء الرابع بعنوان "تنظيم رأس المال في القرن الواحد والعشرين **REGULER LE CAPITAL AU XXI SIECLE** وهو يستهدف دراسة كيفية تنظيم الثروة ورأس المال لتحقيق التوازن الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في القرن الواحد والعشرين. هذا الجزء يقدم اقتراحات وسياسات تسعى إلى تحقيق هذا الهدف. ولبوغه ناقش بيكني جملة من الأفكار وزّعها على النحو التالي من خلال أربعة فصول (من 13 إلى 16). وكانت مضامينها باختصار كالتالي:

الفصل الثالث عشر والموسوم **بدولة اجتماعية للقرن الواحد والعشرين Un État social pour le XXIe siècle** كان بيكني يهدف من خلاله استعراض دور الدولة في تحقيق التوازن والعدالة الاجتماعية، وبحث في هذه المسألة من زاويتين:

- من حيث دور الدولة في توجيه التفاوت في الدخل والثروة نحو العدالة الاجتماعية؛
 - من حيث مناقشة فكرة بناء نموذج اجتماعي يضمن توزيعاً عادلاً للثروة.
- ونجده هنا يتطرق إلى قضايا وتحديات متعلقة بالمستقبل وكيف سيتطور التفاوت الاقتصادي في العقود المقبلة. وذلك من خلال مناقشة النقاط التالية:
1. **التكنولوجيا والتغيرات الاقتصادية:** يناقش من خلالها بيكني كيف ستؤثر التكنولوجيا والابتكارات في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي على التفاوت الاقتصادي؛
 2. **العمل والتوظيف:** يتناول فيها تحولات سوق العمل وكيفية تأثيرها على فرص التوظيف والدخل؛
 3. **التحديات البيئية:** يناقش فيها التحديات البيئية مثل تغير المناخ وكيف ستؤثر على التفاوت الاقتصادي في المستقبل؛
 4. **سياسات التوزيع:** يبحث من خلالها حول دور السياسات الحكومية في توجيه التفاوت الاقتصادي وتحقيق التوازن؛
 5. **المؤسسات والاقتصاد:** يتناول دور المؤسسات والهيكل الاقتصادية في تشكيل التفاوت الاقتصادي.

أما الفصل الرابع عشر والموسوم بـ **إعادة التفكير في الضرائب التصاعدية على الدخل** **Repenser l'impôt progressif sur le revenu** ، كان الهدف منه هو إثارة تفكير جديد في تصميم الضرائب لتحقيق التوازن الاقتصادي. وقد عالج بيكني هذه المسألة من زاويتين هما:

- أهمية الضرائب التصاعدية على الدخل في تقليل التفاوت؛
- طرح فكرة تحسين نظام الضرائب لتحقيق توزيع أكثر عدالة.

في الفصل الخامس عشر والموسوم بـ **ضريبة عالمية على رأس المال Un impôt mondial sur le capital**، والذي هو امتداد لأفكار الفصل السابق أراد بيكني من خلاله إيصال فكرة ضريبة عالمية على رأس المال للمساهمة في تقليل التفاوت العالمي. هناك فكرتان أساسيتان طرحهما في هذه النقطة:

- البحث في إمكانية فرض ضريبة عالمية على رأس المال لتقليل التفاوت العالمي؛
- مناقشة التحديات والفرص المتعلقة بفرض ضريبة عالمية.

يختتم بيكني كتابه رأس المال في القرن 21: الثروة والتفاوت الاقتصادي، بفصل أخير سادس عشر والموسوم بـ **مسألة الديون العامة La question de la dette publique** ، والذي عالج فيه مسألة الديون العامة وكيفية تنظيمها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وهنا كذلك نجد أن بيكني ناقش هذه المسألة من زاويتين:

- يتناول مسألة الديون العامة وتأثيرها على التفاوت في الدخل والثروة
- يناقش خيارات إدارة الديون العامة وتخفيف تأثيرها الاقتصادي

على العموم تعامل هذا الجزء الرابع مع موضوعات تتعلق بالضرائب والسياسات الاقتصادية التي يمكن أن تلعب دورًا في تقليل التفاوت في الدخل والثروة وضمان العدالة الاجتماعية، وهي مواضيع تقدم نقاشات واقتراحات حول كيفية تنظيم رأس المال والضرائب للحفاظ على الاستدامة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

في خاتمة هذا الكتاب لتوماس بيكني "رأس المال في القرن 21" نجده يشير إلى الجوانب الرئيسية التي يُريد أن يستخلصها من بحثه حول توزيع الثروة والدخل على مر العصور. في هذه الخاتمة يسلط الضوء على النقاط التالية:

- **مقدمة البحث:** بيكني يشير إلى أن البحث يسعى إلى تقديم حالة معرفية شاملة حول توزيع الثروة والدخل على مر الزمن وتوجيه التساؤلات حول ما يمكن استنتاجه من هذا بالنسبة للقرن الواحد والعشرين؛

- **الموضوعية في الاستنتاجات:** يلفت بيكني النظر إلى أن النتائج والاستنتاجات المتضمنة في الكتاب تعتمد على البيانات والأدلة المتاحة، وأنه لا يمكن أن تكون مطلقة أو نهائية. يشير إلى أن البحث في العلوم الاجتماعية لا يتيح إقامة حقائق مطلقة ومحايدة بل يجب دائماً أن تبقى قابلة للنقاش والتحقق؛

- **الاختلاف في مفهوم رأس المال:** بيكني يشير إلى مفهوم الاختلاف الأساسي في الرأسمالية بين معدل العائد على الرأسمال (r) ومعدل النمو الاقتصادي (g). وهذا الفهم يشكل الجوهر الأساسي لتحليله؛

- **التوتر بين رأس المال والعمل:** يشير بيكني إلى التوتر الأساسي في المجتمعات الرأسمالية بين من يمتلك رأس المال ومن لديهم فقط أقساط عملهم. وهذا التوتر يعني أن الأثرياء يمكن أن يصبحوا أكثر ثراءً بشكل أسرع من الأفراد الذين يعتمدون على دخلهم العملي؛

- **الحاجة إلى الإصلاح الضريبي:** بيكني يوجه نظره نحو الحاجة لإصلاح ضريبة رأس المال بحيث تصبح مستدامة على المدى الطويل. يقترح ضريبة تدريجية على رأس المال للحد من التفاوتات الثروة الهائلة التي يشهدها العالم؛

- **الحاجة إلى التعاون الدولي:** يعترف بيكني بأن هذه الإصلاحات تتطلب تعاوناً دولياً عالياً وتكاملاً سياسياً وإقليمياً؛

- **دور العلوم الاجتماعية:** يشدد بيكني على أهمية البحث في العلوم الاجتماعية والاقتصاد السياسي في فهم التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية ومساهمتها في تشكيل السياسات والقرارات. ويشجع على تواصل الباحثين والمواطنين معاً لفهم ومعالجة مسائل التوزيع الثروة والدخل؛

مناقشة آراء الكتاب وخلاصة نتائجه

موضوع رأس المال الذي تناوله بيكني في كتابه الذي حاز به على جائزة نوبل للاقتصاد عام 2014 والذي حاول من خلاله البحث عن سبل تقليل التفاوت في الثروة إن على مستوى الأفراد وإن على مستوى الدول، لم يكن الأول من نوعه بل سبقه في ذلك عدد من الاقتصاديين. ومن أمثال هؤلاء نذكر:

1. عبد الرحمان ابن خلدون (1332م - 1406م) الذي قدّم نظريات حول دور الاقتصاد والضرائب والسياسة في تأثير الأمم والمجتمعات. واستخدم مفاهيم دالة على تفاوت الثروة، ومن ذلك مصطلحات: "العصبية، الملك، الثروة، الجباية، السلطان، الصنائع، التجارة،... الخ" للإشارة إلى التفاوت في التحفيز والطموح بين الأفراد والمجموعات الاجتماعية. وفي كتابه "المقدمة"⁷ (المعروف أيضًا بـ "مقدمة ابن خلدون")، تحدث عن أهمية العوامل الاقتصادية والاجتماعية في تحديد مسار الأمم وسقوطها؛
2. كارل ماركس (1818م - 1883م)، الفيلسوف والاقتصادي الألماني، الذي اهتم بدراسة التفاوت الاقتصادي والثورة الاجتماعية. اعتبر أن الرأسمالية تؤدي إلى تفاوت في توزيع الثروة بين الطبقات الاجتماعية، حيث يرى أن الطبقة العاملة تكون مستغلة بواسطة طبقة الرأسماليين. ماركس يروج لفكرة الثورة الاجتماعية لإسقاط الرأسمالية وإنشاء نظام اشتراكي يقوم على ملكية جماعية للإنتاج وتوزيع الثروة بالتساوي.
3. في عام 1906، أدلى الاقتصادي الإيطالي "ولفريد فريتز باريتو (1848-1923)" بملاحظته الشهيرة القائلة إن عشرين بالمئة من السكان يمتلكون ثمانين بالمئة من الأملاك في إيطاليا، والتي عممها جوزيف م. جوران لاحقًا لتصبح «مبدأ باريتو» (المعروف أيضًا باسم قاعدة 80-20). أظهر في أحد كتبه التي نُشرت عام 1909 «توزيع باريتو» الذي يشرح توزيع الثروة "ضمن أي مجتمع بشري، في أي عصر، أو بلد". كان أيضًا أول من اكتشف أن الدخل يتبع توزيعًا أسماه «توزيع باريتو»، وهو توزيع احتمالي يخضع لقانون

⁷ عبد الرحمن ابن خلدون، تاريخ العلامة ابن خلدون، المجلد الأول (المقدمة)، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر بيروت، ط2، 1979 م

- أسي. سُمِّي «مبدأ باريتو» على اسمه، بعد أن بُني على ملاحظاته مثل أن 80% من الأراضي في إيطاليا كانت مملوكة من قبل 20% من السكان.⁸
4. جوزيف ستيجليتز⁹: وهو اقتصادي أمريكي معروف بعمله في مجال التفاوتات الاقتصادية وتأثيرها على المجتمع. قدّم أفكارًا حول الفوارق، الثروة والدخل والتأثير على الديمقراطية والاستقرار الاقتصادي؛
5. جيفري ساكس: وهو كذلك اقتصادي أمريكي يعمل على فهم العلاقة بين الاقتصاد والعدالة الاجتماعية. يسعى للكشف عن العوامل التي تؤدي إلى التفاوت في توزيع الدخل؛
6. آمارتيا سين: اقتصادي هندي حاز على جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية في عام 1998. يركز في أبحاثه على مفهوم التنمية البشرية ويسعى إلى تقديم أساليب لقياس الرفاهية البشرية بشكل شامل بدلاً من الاعتماد فقط على الناتج المحلي الإجمالي
7. محمد يونس: اقتصادي بنغالي حاز هو الآخر على جائزة نوبل للسلام عام 2006. وهو معروف بتأسيس نظام القروض الصغيرة للفقراء (الميكروفينانس)، وهو نموذج يستهدف مساعدة الأفراد الفقراء على تحسين وضعهم المالي؛
8. موريس أليه هو أيضًا اقتصادي حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد في عام 2015، لأبحاثه حول التفاوت في الدخل والثروة والأمان الاجتماعي.
9. محمد عمر شابرا¹⁰ (1913م - 2004م) تناول في كتابه "نحو نظام نقدي عادل" مسائل مرتبطة بالنظام النقدي والتمويل، و هناك تشابه بين أفكاره وبعض الجوانب المالية التي يتناولها بيكيتي. كما تناول في كتابه الإسلام والتحدي الاقتصادي دراسة نقدية للأنظمة الاقتصادية القائمة كالاشرابية والرأسمالية لي طرح بعدها البديل الإسلامي في الاقتصاد

⁸ Stuart L. Campbell "The four Paretos of Raymond Aron". Journal of the History of Ideas (1986). 47. 2: DOI:10.2307/2709815. JSTOR:2709815.. 287

⁹ وهو كبير الإقتصاديين السابق في البنك الدولي، استند - في دراسته - إلى أعمال نظرية مكنته، مع زميلين له هما جورج أكرلوف ومايكل سينسر، من الحصول على جائزة نوبل في الإقتصاد لعام 2001. عن أبحاثهم حول الأمور المعلوماتية في السوق العقاري والأثر الذي يترتب على هذه المعلومات. تميزت أعمالهم بأنها قدمت رؤى جديدة حول سلوك المشاركين في السوق وتأثير المعلومات على عمليات اتخاذ القرار في سوق العقارات. هذه الدراسات أسهمت في تطوير الاقتصاد السلوكي وفهم أفضل للسوق وأثر المعلومات عليه.

¹⁰ محمد عمر شابرا هو اقتصادي وفيلسوف إسلامي مشهور من باكستان حصل على درجتي البكالوريوس والماجستير من جامعة كراتشي سنة 1956 ثم نال درجة الدكتوراه من جامعة منيسوتا سنة 1961 م. عمل بالتدريس في كل من جامعات كنتاكي وويسكونسن ومنيسوتا في الولايات المتحدة، وكذلك المعهد المركزي للبحوث الإسلامية في باكستان، كما عمل أيضاً خبيراً اقتصادياً في معهد التنمية الباكستاني، ولاحقاً أصبح مستشاراً في مؤسسة النقد العربي السعودي. حصل على جائزة الملك فيصل العالمية في الدراسات الإسلامية سنة 1990 م بالاشتراك مع الصديق محمد الضربير

متحدثًا في ذلك عن مواضيع تهتم بالتوزيع العادل للثروة ومبادئ الاقتصاد الإسلامي من خلال طروحات تجديد الهيكل الاجتماعي - الاقتصادي والمالي، وإصلاحات القوى العاملة، والعائدات المنصفة لصغار المودعين والمساهمين، والعدالة للمنتجين والمصدرين والمستهلكين والتعليم والتدريب وإتاحة التمويل والآليات الإسلامية المتبناة في تقليص تركيز الثروة، وهي كلها قضايا وسياسات تهدف إلى تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية.

10. محمد نجاة الله صديقي¹¹ (1931م - 2022م) له عدة مؤلفات في مواضيع الاقتصاد ومن ذلك:

- نظرية الملكية في الإسلام (1969) Islam's View on Property
- المشروع الاقتصادي في الإسلام (1972) Economic Enterprise in Islam
- الفكر الاقتصادي الإسلامي (1981) Muslim Economic Thinking
- بنوك بلا فوائد (1983) Banking Without Interest
- التأمين في الاقتصاد الإسلامي (1985) Insurance in an Islamic Economy

هذه الدراسات والكتابات حول المسائل الاقتصادية والمالية والاجتماعية تركز على كيفية التأسيس لاقتصاد إسلامي مؤسس على سلم من القيم والأخلاق الإسلامية يخدم فكرة التوزيع العادل للثروة. وهذا قد يشبه إلى حد ما الاهتمام الذي يظهره بيكني في فهم التفاوت في الدخل والثروة من منظور اجتماعي وأخلاقي.

إن الكتابات الاقتصادية لهؤلاء العلماء، مهما كانت توجهاتهم وفلسفاتهم في الحياة، تدافع دائماً عن تلك السنن الكونية في الاقتصاد التي تحكم الأفراد والمجتمعات. ولذلك نجد أن توماس بيكني تتقاطع أفكاره مع الكثير من علماء الاقتصاد، كما تتباين مع آخرين على غرار كارل ماركس الذي رأى الرأسمالية مذهباً اقتصادياً تتركز فيه الثروة الفاحشة لدى القلة، ولذلك كان يتوقع زوالها، في حين أن بيكني لم يتوقع، من خلال كتابه "رأس المال في القرن 21"، زوال

¹¹ البروفيسور محمد نجاة الله صديقي اقتصادي هندي، حصل على جائزة الملك فيصل العالمية في مجال الدراسات الإسلامية سنة 1982 م صار فيما بعد زميلاً بمركز دراسات الشرق الأدنى بجامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس، ثم باحثاً زائراً بالمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة. تولى البروفيسور صديقي الإشراف على العديد من رسائل الدكتوراه في عدد من جامعات الهند والمملكة العربية السعودية ونيجيريا، ووضع معظم مؤلفاته المهمة عن المصرفية الإسلامية باللغة الإنجليزية.

الرأسمالية. بل قدّم تحليلاً عميقاً لتطور الرأسمالية في القرن الواحد والعشرين وسلط الضوء على التحديات والقضايا المرتبطة بالتفاوت الاقتصادي والثروة. يتعامل بيكني مع قضايا مثل تركيبة الثروة والضرائب والسياسات الاجتماعية والتحويلات الاقتصادية ورأى أن تهذب هذه الآليات من خلال إعادة النظر في كيفية توزيع الثروة لتقليل التفاوت وتحقيق مستوى مقبول من العدالة الاجتماعية.

غير أنه لنا أن نتساءل الآن لماذا لم يُثر جدلٌ عالمي على هذا المستوى حول كتاب أكاديمي في الاقتصاد منذ وقت طويل مثلما حدث مع كتاب «رأس المال في القرن الواحد والعشرين» للاقتصادي الفرنسي «توماس بيكني»¹²؟

في حقيقة الأمر يمكن إرجاع أسباب هذا الاهتمام المتزايد إلى سببين أساسيين:

الأول هو التفاوت في الدخل وحركات الرساميل العالمية من وإلى مختلف المناطق وبين مختلف الأفرج والمؤسسات أصبحت ظاهرة للعيان، بفعل التكنولوجيا الرقمية، كحركات قصيرة المدى تتم في ساعات وفي أيام على أكثر تقدير. في حين أن الرساميل في السابق كانت تحركاتها وحركاتها لا تكشف إلا في المدى الطويل كما أثبتته بيكني في كتابه

الثاني، وهو مرتبط بالأول كذلك، أن كلّ الذين يهتمون بتتبع ودراسة وأشهار ومراقبة حركة هذه الرساميل بمختلف صورها السليمة و المشبوهة، ليسوا من القلة التي تمتلك تلك الرساميل بل هم من الكثرة التي لا تمتلك شيئاً من تلك الرساميل. ومنطقي عند ملاحظة زيادة التفاوت في الدخل بين ملاك الرساميل، وهم القلة، والباقي، وهم الأكثرية، (سواء من جهة الأفراد، أو المؤسسات، أو الدول، أو المناطق) أن تثار تساؤلات حول كيفية إيقاف ذلك النزيف من أجل تحقيق "عدالة إجتماعية" في توزيع تلك الثروة. وهذه المسألة طرحها كذلك بيكني في الجزء الرابع من كتابه الذي اقترح فيه حزمة من التدابير المتعلقة بالضرائب والسياسات الاقتصادية التي يمكن أن تلعب دوراً في تقليل التفاوت في الدخل والثروة وضمان العدالة الاجتماعية.

¹² من مجلة الاتحاد، أحمد الخطيب، رأس المال في القرن الـ21: كتاب هز العالم ولم يصل لشواطئ العرب. 2015/10

على خلاف الاستشرف الذي أبداه كارل ماركس في كتابه الرأسمالية بأن هذه الأخيرة آيلة إلى الزوال، لم يكن توماس بيكني، في كتابه "رأس المال في القرن 21"، يستشرف زوال الرأسمالية، بل اكتفى بتقديم تحليل شامل للتفاوت الاقتصادي وتطور الرأسمالية في القرن الواحد والعشرين. وبالرغم من تقديمه لتلك التحليلات وبالأرقام الموثقة حول التفاوت الاقتصادي، إلا أنه لم يصرح بموقف نهائي من رأسمالية القرن 21 بشكل صريح ولم يتنبأ بزوال الرأسمالية نفسها.

في مقابل ذلك فإن القراءات المتأنية في كتابات الاقتصاديين الإسلاميين على غرار محمد عمر شابرا ونجاة الله صديقي وغيرهما والذين ينادون ويشجعون على تطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، مثل زكاة الثروة، والتجارة الحلال، ومنع الربا (الفوائد)، والتوزيع العادل للثروة، بهدف توجيه الاقتصاد نحو تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية وتحقيق التوازن بين الأفراد والمجتمعات.

هؤلاء الاقتصاديين وغيرهم قد أسهموا بأبحاثهم وأعمالهم في فهم موضوع الرأسمالية والتوزيع العادل للثروة والدخل من وجهات نظر مختلفة. تتنوع وجهات نظرهم وأساليبهم في التحليل، ولكن جميعهم يسعون إلى تحقيق التقدم في فهم تلك القضايا الهامة.

وعلى الرغم من التوافق الذي نجده بين أفكار توماس بيكني الاقتصادية وباقي الاقتصاديين المشار إليهم أعلاه، غير أن الذي ميّز كتابه عن باقي المراجع هو اعتماده على بيانات إحصائية ضخمة ولفترات أطول، ما جعل من كتابه قاعدة استدلال كمية عن المظاهر والمشكلات التي عالجها بيكني في كتابه "رأس المال في القرن 21". ومن بين أهم قواعد البيانات والاحصائيات التي اعتمدها بيكني نجد:

1. **بيانات الدخل الوطني:** استخدم بيكني بيانات حكومية ودولية حول الدخل الوطني والإنفاق الوطني لتحليل تفاوت الدخل بين الطبقات الاجتماعية والدول؛
2. **بيانات الثروة والأصول:** قام بتحليل بيانات حول الثروة والأصول المملوكة للأفراد والأسر والشركات؛

3. بيانات الضرائب والتحويلات المالية: استنتج منها أثر الضرائب والتحويلات المالية على التوزيع الاقتصادي؛

4. بيانات الإحصاءات الوطنية: استفاد من بيانات الإحصاءات الوطنية في عدد من الدول لتحليل التغيرات في التفاوت الاقتصادي على مر الزمن؛

5. بيانات البنوك المركزية: إذ قام بدراسة بيانات البنوك المركزية لفهم أوجه تحسينات الأصول المالية وأثرها على توزيع الثروة.

ولذلك احتوى كتاب بيكتي على العديد من الجداول والرسوم البيانية والأمثلة التوضيحية التي تسهم في توضيح وتفسير البيانات. كما يقدم أيضًا العديد من النقاشات والتحليلات التي تترافق تلك البيانات.

قبل الانتهاء من تحليل هذا الكتاب ينبغي الإشارة أن توماس بيكتي لم يهمل دراسة ظاهرة الثراء الفاحش في دول الخليج وبعض الدول الغربية التي تدير صناديق سيادية، وقد خص بالذكر المملكة العربية السعودية التي تودع أموالها في شكل قروض ممثلة في شراء أذونات الخزنة الأمريكية ولكن بأسعار فائدة منخفضة جدا (2 - 3 %) في مقابل العائد الذي تحصل عليه أضخم الصناديق السيادية في العالم (نموذج النرويج وأبو ظبي) وهو في حدود 8 % في الفترة الممتدة بين 2010-2013. وقد حاول من خلال هذا الطرح تفسير السلوك "اللاعقلاني ماليا" في تنازل المملكة العربية السعودية من معدل عائد من 8% إلى 2 أو 3 % إلا من حيث كونه تكلفة الحماية الأمنية الأمريكية للسعودية وثرواتها النفطية من أطماع العراق وإيران حسب زعمه¹⁴.

الخاتمة

الخلاصة العامة التي وصل إليها توماس بيكتي في كتابة رأس المال هو تفسيره لظاهرة التفاوت في الدخل من خلال الاستدلال البياني والاحصائي الشامل، والذي يعزو فيه هذا

¹³ THOMAS PIKETTY, Le capital au XXIe siècle, EDITIONS DU SEUIL 25, bd Romain-Rolland, Paris XIV, sept 2013, pg 730-732.

¹⁴ Idem page 731

التفاوت إلى ما يعرف بـ "قانون العائد على الملكية (the law of ownership returns)" ، وهذا القانون يشير إلى أن نسبة العائد على الملكية (مثل الأراضي ورأس المال) تكون أعلى بشكل عام من نسبة النمو الاقتصادي. بمعنى آخر، يعني هذا أن من يمتلكون الثروة يمكنهم زيادة ثروتهم بمعدل أسرع من من لديهم دخل أقل.

كما لاحظ أن التفاوت في الدخل والثروة في القرن 21 يظل قائماً ويزداد في بعض البلدان. واستند إلى بيانات حديثة لدراسة هذا التفاوت في القرن 21 ولفهم تأثيراته على المجتمعات والاقتصادات المعاصرة.

بشكل عام، يرى بيكيتي أن التفاوت في الدخل والثروة يتأثر بعوامل متعددة تشمل السياسات الحكومية والسوق والمؤسسات الاقتصادية. تقديمه لهذه النظريات والبيانات يهدف إلى توجيه الانتباه إلى هذا الموضوع وتحفيز المزيد من النقاش والبحث حول التفاوت الاقتصادي وسبل التصدي له

ينبغي الإشارة في الأخير إلى أن كتاب توماس بيكيتي "الرأسمالية في القرن 21"، يعتبر مصدراً هاماً للأبحاث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المستقبلية لاحتوائه على العديد من القضايا والمعلومات والبيانات التي مازالت تثير الجدل العلمي بسبب عدم الوصول إلى الفصل فيها من جهة وبسبب تقاطعاتها مع مجالات علمية متعددة، يجعل من الصعب الحسم فيها من زاوية واحدة على غرار الزاوية الاقتصادية.

المسألة الأخرى الجديرة بالاهتمام هي أن توصيات توماس بيكيتي وأفكاره حول التفاوت الاقتصادي والسياسات التوزيعية قد أثرت بشكل كبير على النقاشات الاقتصادية والسياسية في العديد من البلدان. على الرغم من أنه يمكن أن تختلف استجابة الحكومات من بلد إلى آخر، إلا أن هناك بعض الأمثلة على كيفية استفادة بعض الحكومات من توصيات بيكيتي، على غرار فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية و الهند والدول الاسكندنافية التي تمت فيها مناقشة

أفكار توماس بيكتي ليتم إسقاطها فيما بعد في شكل سياسات حكومية تطبق فيها الضرائب على الثروات وزيادة الحد الأدنى للأجور كوسيلة لتقليل التفاوت في الدخل والثروة.

ولذلك فإن الدعوة إلى اجتماع مراكز ومخابر بحثية تتقاطع فيها المعارف وتتكامل لتفسير الظواهر السياسية-الاقتصادية-الاجتماعية، هي السبيل الأمثل والموضوعي في فهم وتحليل الظواهر المعقدة والشاملة، وذلك من خلال إجراء أبحاث مستقلة ومشاركة النتائج والاستنتاجات في المؤتمرات الأكاديمية والنشر في الأوراق البحثية. ذلك أن موضوعات مثل توزيع الدخل والثروة، والعمل والتوظيف، والنمو الاقتصادي، والتجارة الدولية، والسياسات الاقتصادية، والعديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والأمنية الأخرى كلها قضايا تشجع على البحث والنقاش في مختلف جوانب الاقتصاد والسياسة الاقتصادية وفي ظل التغيرات والصراعات الجيوسياسية المطروحة للنقاش اليوم.

نشير في الأخير أن الكتاب "الرأسمالية في القرن 21 (The Capital in Twenty First Century)" نُشر لأول مرة في عام 2013. ومنذ ذلك الحين، تمت ترجمته إلى العديد من اللغات لتوفير إمكانية الوصول إلى محتواه الأصلي وتحليلاته لجمهور عالمي أوسع.

قائمة المراجع

1. محمد عمر شابرا، الإسلام والتجدي الاقتصادي، ترجمة محمد زهير السمهوري، مراجعة محمد أنس الزرقاء، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيرندن، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية. سنة 1996؛
2. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، اقتصاديات الزكاة. تحرير منذر قحف (مجموعة من المؤلفين)، ط2 2002م
3. عبد الرحمن ابن خلدون، تاريخ العلامة ابن خلدون، المجلد الأول (المقدمة)، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر بيروت، ط2، 1979 م
4. مجلة الاتحاد، أحمد الخطيب، رأس المال في القرن الـ21: كتاب هز العالم ولم يصل لشواطئ العرب. 2015/10
5. THOMAS PIKETTY, Le capital au XXIe siècle, EDITIONS DU SEUIL 25, bd Romain-Rolland, Paris XIV, Sept 2013
6. Stuart L. Campbell. "The Journal of the History of Ideas". (1986). Paretos of Raymond Aron". 47. :2 . DOI:10.2307/2709815. JSTOR:2709815.. 287
7. <https://www.alittihad44.com/archive/11690>
8. أنتوني أتكينسون (Anthony Barnes Atkinson) هو اقتصادي بريطاني، ولد في 4 سبتمبر 1944 في كارليون في المملكة المتحدة، وتوفي سنة 2017 في أكسفورد في المملكة المتحدة. <https://ar.wikipedia.org/wiki/>
9. إيمانويل سايز خبير اقتصادي فرنسي-أمريكي متجنس ولد بتاريخ 26 نوفمبر 1972 بإسبانيا. أستاذ علوم الاقتصاد بجامعة كاليفورنيا في بيركلي <https://ar.wikipedia.org/wiki/>